مَنزلة القرآن الكريم بين أصول النحو السّماعية

أ.د عبَّاس علي إسماعيل

الباحث زاهد حميد عبيد

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ،والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ،أمَّا بعد :

فهذا البحث يسلط الضوء على أراء الباحثين المحدثين في مسألة منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين اصـــــول النحو السماعية ؛ ذلك لأنّ الباحثين المحدثين قد اختلفوا في هذه المسألة على رأيين، أحدهما : يرى أنَّ القرآن الكريم يعدّ المصدر الأول من مصادر السّماع الذي اعتمد عليه النحويون في تقعيد القواعد النحويّة .

والآخر: يرى : أنَّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول من مصادر السماع في وضع قواعد النحو ، بل هو المصد ر التالي لكلام العرب . ويسعى البحث إلى دحض هذين الرأيين وإثبات رأي جديد .

التمهيد :

علاقة القرآن الكريم بالنحو

اتَّفق الدارسون القدماء والمحدثون على أنَّ اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس والقوميات أدَّى إلى ظهور اللحن وشيوعه على ألسنة العامة والخاصة ، ووصل هذا اللحن إلى قراءة القرآن الكريم ؛ ففكَّر ولاة الأمور وعلماء المسلمين بوسائل تحفظ كتاب الله مِن اللحن في قراءته ، وتحميه من التحريف في أحرفه ، وتعصم ألسنة العرب من الزيغ والخطأ ؛ فنشأ النحو[١] .

فأول علاقة ربطت القرآن الكريم بالنحو هي أنَّه السبب القوي والعامل المباشر الذي أدى إلى التفكير في وضع النحو وإنشائه [٢] .

وقد مرَّت نشأة النحو بمراحل ، هي[٣]:

١- جمع القرآن الكريم ، وتوحيد نصه في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان .

٢- العناية بإقراء القرآن الكريم ، والعمل على تفسيره .

٣- نقطه نقط إعراب ، وقد قام بهذا العمل أبو الأسود الدؤلي (ت- ٦٨هـ) .

٤- نقطه نقط إعجام على يَّد نصر بن عاصم الليثي (ت- ٩٠هـ) .

إذن النحو نشأ من أجل ضبط النص القرآني ، وإتقان قراءته ، وفهم أحكامه ، وحين تحقَّقت لهم الغاية من نشأة النحو لم يتوقفوا عند هذا الحدّ ؛ إذ نَضُجت عندهم في أثناء قيامهم بعملهم القرآني فكرة وضع علم يبحث في علل التركيب والإعراب[٤]. فابتعدوا عن الغاية من نشأة النحو ، وأدخلوا الفلسفة والمنطق في دراسة النحو ، وشرعوا يكثرون من الاستشهاد بالشعر على حساب الاستشهاد بالقرآن الكريم . ومن هنا أخذ الدراسون يتساءلون عن موقع القرآن الكريم بين أصول النحو السماعية .

وأصول النحو : علم يبحث في أدلة النحو الإجمالية[٥] ، وأدلة النحو المشهورة ثلاثة ، هي : السماع ، والقياس ، والإجماع[٦] ، ومايهمنا من هذه الأصول الثلاثة هو السماع.

ويُعدّ السماع الأصل الأول من أصول النحو ، ويُراد به الاحتجاج بالكلام العربي الموثوق بفصاحته لإثبات قاعدة معينة ، أو صحة استعمال لفظ أو تركيب ، وذلك الكلام الفصيح أو الدليل النقلي هو ما أطلق عليه اسم الشاهد[٧] . والكلام الفصيح الذي يحتجَّ به يشمل : القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، والكلام العربي الموثوق بفصاحته من شعر ونثر[٨].

ولم يختلف أحد من الدارسين القدماء والمحدثين في أنَّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، غير أنَّ البصريين استبعدوا من منهجهم الاحتجاج بالقراءات القرآنية إلاَّ إذا كان هنالك شعر يساندها ، أو كلام نثري يؤيدها ، أو قياس يدعمها[٩] .

وفي العصر الحديث تساءل اللغويون المحدثون عمَّا إذا كان القرآن هو المصدر الأول في السَّماع أم إنَّه المصدر التالي لكلام العرب ، واختلفوا في ذلك على رأيين :

الرأي الأول :

ويمثله عدد غير قليل من الباحثين ، وهم يذهبون إلى أنَّ القرآن الكريم يُعدُّ المصدر الأول من مصادر السَّماع في وضع قواعد النحو ، ومنهم : الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور عبد العال سالم مكرَّم ، والدكتورة خديجة الحديثي ، والدكتور محمد خير الحلواني ، والدكتور محمد سمير نجيب ، والدكتور محمد جيهان الدليمي ، والدكتور محمد صالح التكريتي ، والدكتور عايد كريم الحريزي ، والدكتور محمد مختار وَلَد أبَّاه والدكتور مُطير بن حسين المالكي ، والدكتور محمد حسن عواد والدكتور أحمد مكي الأنصاري، والدكتورة هناء محمد اسماعيل، والدكتور محمد بن حجر.

قال الدكتور مهدي المخزومي في حديثه عن مصادر الدراسة عند البصريين : إنَّ القرآن الكريم " أصدق مرجع ، وأصحّ مصدر يرجع النحاة إليه في تقنيين القوانين ، واستخراج الأصول ؛ لأنَّ العربية لم تشهدْ كتاباً أحيط بالعناية وأكتُنِفَ بالرواية منذ زمن مبِكر"[١٠] .

ومثل ذلك فعل في كتابه قضايا نحوية ، فقال :" القرآن الكريم في مقدمة المصادر اللغوية للدرس النحوي...."[١١] .

وقال الدكتور عبد العال سالم مكرَّم :" إذا قارنا بين الاستشهاد بالقرآن الكريم وبين أصول الاستشهاد الأخرى من الشعر وحديث وغيرهما فإنَّنا نجد أنَّ القرآن الكريم هو الأصل الأول لهذه الأصول ، وهو الدعامة التي ترتكز عليها أصول الاستشهاد الأخرى .... والنحاة أنفُسُهم كانوا يؤمنون بهذا الاتجاه ، ويعتقدون أنَّ الشعر دون القرآن في موطن الاستشهاد ، وفي مجال بناء القاعدة"[١٢] .

وأكدت الدكتورة خديجة الحديثي هذا الرأي بقولها : " لقد نال القرآن اهتمام كبيراً ، وضُبِط نصه ... ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم ، وأصولهم ، وكان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني وإجلالاً له ، وكان يضعه في المرتبة الأولى[١٣] .

فالدكتورة خديجة الحديثي ترى أنَّ سيبويه أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد النحوي القرآني، ونظرة عجلى في كتاب سيبويه نجد ما يقارب (١٠٥٠) بيتاً من الشعر يعتمد عليها في تقعيد القواعد النحوية ، في مقابل ما يقارب (٤٠٠) شاهداً قرآنيًّا ، فكيف يكون سيبويه متمسكاً بالقرآن في أخذ شواهده النحوية ؟![١] .

ويستشف من كلام الدكتور محمد خير الحلواني على أصول النحو في كتابه (أصول النحو العربي) أنَّه عدَّ القرآن الكريم الأصل الأول من أصول الاحتجاج السماعيَّة ؛ فقد قال:" وتوالى النحاة بعد هذين العلمين – أي بعد سيبويه والأخفش الأوسط ـ يحتجون بلغة القرآن الكريم ، ويستنبطون منها ما فات أسلافهم من قواعد ، أو يصحَّحون ما سُبقوا إليه من أصول حتى بات النحو القرآني أغزر المصادر في هذا العلم"[٢] .

وذكر الدكتور محمد سمير اللبدَّي أنَّ النحويين قد اعتمدوا " الاعتماد المطلق على القرآن الكريم في تثبيت قواعدهم وبنائها ..... وأنَّه حاز قصب السبق ، أمَّا أصول السماع الأخرى فلم تكن بالحجم نفسه والقدر والمدى الذي توفر للقرآن"[٣] .

وكذلك تبنى هذا الرأي مؤلفو كتاب (النحو العربي مذاهبه وتيسيره) ، وهم الدكتور مجهد جيهان الدليمي ، والدكتور محمد صالح التكريتي ، والدكتور عايد كريم الحريزي ؛ فقد قالوا في كتابهم المذكور ما نصه : " النص القرآني أفصح النصوص وأصحّها وأوثقها ، فلم يلقَ نص ما من العناية والصيانة والتثبيت ، ما لقيه القرآن الكريم ؛ ولذا عدَّ الشاهد القرآني أقوى الشواهد ، وأصحها في هذا الصدد"[٤] .

وتناول الدكتور محمد مختار وَلَد أبَّاه في كتابه (تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب) قضية السَّماع ، وعدَّ القرآن المصدر الأول بقوله " لقد انتقى النحاة نموذجاً معيناً للعربية الفصيحة ، ويتمثل هذا النموذج في أعلى درجاته في لغة القرآن ، الذي هو المثل المعجز ، فهو أرقى حدود البلاغة ، واهتم النحاة الأوائل بسماع قراءاته التي وصلت إليهم على عدَّة حروف ، فصاروا يعتمدون من هذه الحروف ما هو أقرب لسماعهم من فصحاء العرب"[٥] .

فالدكتور يذكر أنَّ النحويين اهتموا بسماع قراءته التي وصلت إليهم على حروف عدّة، فصاروا يعتمدون من هذه الحروف ماهو أقرب لسماعهم من فصحاء العرب ، وهذا يعني أنّهم لم يعتمدوا في سماعهم على القرآن الكريم الموجود بين أيدينا ، وإنَّما كانوا يعتمدون في سماعهم على القراءات السبعة التي تناقلتها الروايات أنّ القرآن نزل بها ، وهذه القراءات لم يثبت أحد صحة سندها عن رسول الله (صلى الله عليه واله) ، ولو قلنا بصحتها وصحة سندها ، فإنَّنا نقع في إشكال آخر ، هو اعتماد النحويين على الحرف الأقرب إلى سماعهم ، لا الحرف الذي ثبت أنَّه الأفصح الذي يمكن الاعتماد عليه في صحة القراءة .

ولو أجمع النحويون على الأخذ بالقراءات القرآنية جميعها ، لما استطعنا توحيد القواعد النحوية ، ولوقعنا في إشكال التعارض بين القواعد ، فلابَّد من وجود قراءة واحدة صحيحة .

وذكر الدكتور مُطير بن حسين المالكي في كتابه (موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي) أنَّ " للقرآن الكريم مكانة خاصة في نفوس العرب والمسلمين بصفة خاصة لذا تواصلت الجهود في خدمته والحفاظ على نصه ، فكان النص الأول الذي احتجّ به النحاة في إثبات قواعدهم "[٦] .

وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور محمد حسن عواد في بحثه (قراءة في نظرية النحو القرآني) ؛ إذ ذكر " أنَّ هنالك نظرية للنحو القرآني تعتمد في قواعدها على القرآن أولاً والحديث ثانياً ، وكلام العرب من شعر ونثر ثالثاً"[٧] .

وذهب إلى هذا الرأي أيضًا الدكتور محمد خان ؛ فهو يقول :" اتَّفق العلماء على أنَّ القرآن في أعلى درجات الفصاحة ، وجعلوه المرجع الأول فيها ، وقاسوا كلّ كلام العرب عليه ، فما وافقه قبلوه ، وماخالفه ردَّوه "[٨] .

وتسيرُ في المسار نفسه الدكتورة هناء محمود إسماعيل في كتابها (النحو القرآني في ضوء لسانيات النص) الذي تناولت فيه قضية النحو القرآني والسَّماع ؛ فقالت : اعتدَّ النحاة بالنص القرآني ، واتَّخذوه دليلاً قويًّاً من أدلة الاستشهاد النحوي ، ونال الشاهد القرآني وقراءاته المكانة المتميِّزة ، والحظ الأوفر بين شواهد النحو الأخرى كالشعر والكلام المنثور[٩] .

وذكرت في موضع آخر من كتابها أنَّ سيبويه جعل " النص القرآني المصدر الأول في الاستشهاد والاحتجاج النحوي"[١٠] .

ولم يخالف هذا الرأي الدكتور محمد بن حجر ؛ فذكر أنّه " ليس من الغلو في شيء إذا قلنا : إنَّ اعتماد النحاة على القرآن الكريم في استنباط أحكام اللغة العربية والتقعيد لها ، وكونه مصدرهم الأول هو من المعلوم بالضرورة عند الدارسين قديماً وحديثاً "[١١] .

وفي موضع آخر من بحثه قال : " وخلاصة القول : إنَّ النحاة الأوائل بعد أن استقرأوا النص القرآني عملوا على استقراء لسان العرب بمختلف تنوعاته ..... وكان القرآن حجتَّهم الأولى "[١٢] .

ويحتاج هذا الكلام وقفة للحديث عنه ، ولاسيّما أنّنا وجدنا الكثير من النحويين لم يخالفوا كلام العرب ، بل اعتمدوه ، ووجدنا أنَّهم لم يردّوا كلام العرب بشكل عام ، إلاّ في بعض الموارد ، مثل الأبيات الشعرية المجهولة القائل ، أمَّا كون القرآن الكريم مصدرهم الأول فهذا لم يثبت ، ودليلنا على ذلك كتب النحويين التي جاء فيها الشعر أضعافاً مضاعفة على حساب الاستشهاد بالآيات القرآنية ، وهذا الأمر واضح ، ولايحتاج إلى دليل لإثباته .

ويمكننا هنا أن نسجل بعض الملحوظات على الباحثين الذين يقولون : إنَّ القرآن هو المصدر الأول من مصادر السَّماع التي اعتمد النحويون عليها في تقعيد القاعدة النحوية وهذه الملحوظات ، هي :

-أنَّهـــــــــــم يؤكدون على أنَّ المصدر الأول هو السَّماع ، ولكن الملاحظ من أقوالهم أنَّهم يمزجون بين القرآن والقراءات ؛ إذ جعلوا القراءات هي القرآن ، وهذا مخالف للحقيقة ، فالقرآن شيء والقراءات شيء آخر ، ذلك أنَّ " القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المُنزل على محمد (صلى الله عليه واله)

للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[١٣] .

ويقولون " إنَّها متواترة عن الأئمة السبعة ، أمَّا تواترها عن النبي (صلى الله عليه واله) ففيه نظر "[١٤] .

-عندما تناولنا كلام النحويين في القرآن ، واعتمادهم على القراءات ، رأينا أنَّهم يتبنون قول السيَّوطي في اتِّباع جميع القراءات حتى الشاذ منها ، وهذا يعني وجود التعارض في استنتاج القاعدة النحوية ، كما هو واضح .

-نقلت الروايات المستفيضة أنَّ القرآن جمع في مصحف واحد وتحت قراءة واحدة في زمن عثمان ، وقد سمي بالمصحف الإمام ، فإذا كان القرآن قد جمع في مصحف واحد وتحت قراءة واحدة ، فمن أين جاءت هذه القراءات ؟ وكيف أخذوا بها ؟ .

-أنَّ وجود التعدد في القراءات خلاف التيسير ، بل فيه تعقيد على الناس ، والله تعالى يقول في كتابه العزيز :

- ((وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ))[القمر : ١٧] .

<u>الرأي الثاني :</u>

يرى فريق من الباحثين أنَّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد عليه النحويون في وضع قواعد اللغة العربية الفصحى ، وأنَّ النحويين قد بَنوا قواعدهم على كلام العرب ، ثم عرضوها على القرآن الكريم ، أو كان اعتمادهم على كلام العرب أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم ، ويمثل هذا الرأي أو الاتجاه بعض الباحثين ، منهم الدكتور إبراهيم أنيس .

قال الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) :" نراهم في غالب الأحيان يعتمدون على الشواهد الشعرية مع قليل من آيات القرآن الكريم في النادر من الأحيان ، ونراهم يقتنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعاً وافترضوها افتراضاً تأييداً لرأي يحرصون عليه ، أو حكم يعتزون به "[١٥] .

ومن الذين أكّدوا هذه الفكرة وساروا في ركابها الأستاذ سعيد الافغاني ؛ إذ قال " الحق أنَّ النقد يجد في صف النحاة ، وفي قواعدهم ثَغَرًا عدَّةً ينفذ فيها إلى الصميم ، فهم يريدون بناء قواعدهم على كلام العرب .... ويصنعون قواعد تصدق على أكثر ما وصل إليهم بهذا الاستقراء الناقص الذي لا يستند إلى خطة محكمة في الجمع ، ثم يسدّدون هذه القواعد بمقاييس منطقية يريدون اطّرادها في الكلام ، حتى إذا أتت بعضهم قراءة صحيحة السند تخالف قاعدته القياسية ، طعن بها ، وإن كان قارئها أبلغ وأعرب من كثير ممَّن يحتجّ اللغوي بكلامهم فلا استقراء كامل أو كافٍ ، ولا الشواهد التي استند إليها بعض ما للقراءة الصحيحة من القوة ، ولا اللغة تخضع للمقاييس التي ابتدعها"[١٦] .

أمَّا الدكتور عبد الخالق عضيمة ؛ فقد بيَّن رأيه في موقع الاستشهاد بالقرآن الكريم بين أصول النحو السّماعية ؛ فقال " ولو أراد دارس النحو أن يحتكم إلى أسلوبه وقراءاته في كلِّ ما يَعرض له من قوانين النحو والصرف ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ذلك لأنَّ الشعر قد استبدَّ بجُهد النحاة ، فركنوا إليه وعوَّلوا عليَّه . بل جاوز كثيرٌ منهم حدَّه ، فنسب اللَحن إلى القرَّاء الأئمِة ، ورماهم بأنَّهم لايدرون ما العربية ، وكان تعويل النحويين على الشعر ثغرةً نفذ منها الطاعنون عليهم ؛ لأنَّ الشعر رُوِي بروايات مختلفة ، كما أنَّه موضع ضرورة[١٧] .

وعلى الرغم من أنَّ ما قدمه الدكتور عبد الخالق عضيمة في موسوعته يعدُّ جُهداً كبيراً لايغفل عنه القاصي والداني فإنَّه يمكن أن نورد عليه جملة من الملحوظات ، منها :

- واكب الدكتور عضيمة الذين يقولون : إنَّ القاعدة النحوية تؤخذ من القراءات القرآنية المختلفة المتواترة ، وغير المتواتر ، فهو يرى أنَّ القراءات القرآنية هي القرآن نفسه .
- أمَّا قوله الأخذ بالشعر في الضرورة ؛ لأنَّه روي بروايات مختلفة ، وفي مقابل ذلك نقول إنَّ القراءات رويت بروايات مختلفة ، وعلى بعض رواتها إشكال ، فما يُردّ على الشعر يُردُّ على القراءات أيضاً .

وقد تناول الدكتور أحمد عبد الستار الجواري القرآن الكريم ومنزلته في تقعيد القاعدة النحوية فقال" وقد برزت من خلال ظواهر وحقائق تنبئ بتقصي النحاة على استقصائها والوقوف عندها ، حين وصفوا قواعد النحو مستنبطين إيَّاها ممَّا لا يرقى إلى المألوف الجيد بل الوضع من الكلام ، أو حين أعملوا القياس والاستنتاج الذي لايقوم على اساس موضوعي ... والقرآن إذن هو الخليق بأن تكون أساليبه وتراكيبه المثال الذي يُقتدى به، ويُنحى نحوه ويُهتدى به ، ولكن الذي كان ممَّن وضعوا النحو في أول الأمر غير ذلك . بل عكس ذلك من بعض الوجوه ، فقد اشتطت بهم السبل ، وعميَّت عليهم المسالك ، فتنكبوا سبيل القصد ، واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله ، أو آثروا جانب المنطق فتصوروا القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية ، وركبوا مركب الشطط ، فحاولوا أن يجعلوا للقواعد المجردة سلطاناً على المروي المأثور ، يحَكمونها فيه ويحسبون أنَّ ذلك هو الصواب ، وما هو إلاَّ مجانبة الصواب ، وقد بلغ بعضهم في هذا المجال مبلغ إلى الإيغال والغلو ، فحَكموا على مواضع من آي القرآن بخروجها على نحو العربية ، وركنوا التأويل والتخريج حتى تنسجم تلك المواضع بأساليبها الرائعة وتراكيبها الدقيقة مع ما افترضوا من قواعد ومارسوا للنحو من حدود"[١٨] .

وكذلك تبنى هذا الرأي الدكتور محمد عيد في كتابه (الرواية والاستشهاد) ، والدكتور إميل بديع يعقوب في كتابه (فقه اللغة العربية) ، والأستاذ عالم سبيط النيلي في كتابـــــــه (النظام القرآني – مقدمة في المنهج اللفظي) .

قال الدكتور محمد عيد : إنَّ " كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح إلى أنَّ دارسي اللغة قد صرفوا أنفسهم قصداً عن استقراء النص القرآني لاستخلاص قواعدهم منه "[١٩] .

وقال في موضع آخر من كتابه إنَّ " النحاة لم يأخذوا في اعتبارهم نص القرآن في استنباط القواعد ، فإذا وجدت فيه ظاهرة لاتتفق مع ما أقروه اضطروا إلى التوقف فيها ، أو تخريجها تخريجاً خاصاً ، أو التفريق بينها وما يماثلها من نص آخر كالشعر مثلاً ..."[٢٠].

وذكر الدكتور إميل بديع يعقوب أنَّ استقراء النحويين للقاعدة النحوية كان ناقصاً ، وقد فرضوا هذا الاستقراء على اللغة ، " فأخضعوا الصواب والخطأ في الاستعمال لمجموعة من القواعد فرضوها على اللغة ، وكانوا كلَّما داهمتهم الأمثلة التي تعارضهم لجأوا إلى التأويل أو وصفها بأنَّها شاذة ونادرة ، أو إنَّ صاحبها قد أخطأ ، وهكذا كانوا يذكرون القاعدة ، ثم يُتبعونها بأمثلة خارجية عليها متناولين إيَّاها بالتأويل النافر والتَّمحل البعيد ؛كي تستقيم مع قواعدهم ، فإنْ أعياهم التأويل والتَّمحل حكموا بالقلَّة أو الشذوذ أو الخطأ ، والغريب العجيب

أنَّ القرآن الكريم نفسه لم يسلم من تمحُلات النحويين وتأويلاتهم وتحرياتهم ، مع إجماعهم على أنَّه أفصح كلام العرب على الإطلاق ، وأنَّه في ذروة البلاغة "[٢١] .

فالنحويون إذن اعتمدوا على الشواهد العامة اعتماداً كليَّاً ، وبعدها طبقت على القرآن بالقوة والقهر ، وهذا ما أكده الأستاذ عالم سبيط النيلي ؛ عندما تناول مسألة تقعيد القواعد النحوية بقوله " وقد وجدنا نماذج مُستلَّة من مؤلفات القوم أنَّ أكثر القواعد وضعت على أساس الشواهد العامة ، ثم طبقت على القرآن بالقوة القاهرة ، تقديراً وحذفاً ونقلاً لِجُملةِ الكاملة ، وبتقديم وتأخير لألفاظه ، وبإزالة ألفاظ ووضع أخرى مكانها ، لأجل أن تطابق العبارة المقدرة أخيراً القواعد الموضوعة "[٢٢] .

وممَّن أيدوا هذا الرأي الدكتور كاصد الزيدي في كتابه (دراسات نقدية في اللغة والنحو) ؛ إذ ذكر في معرض حديثه عن كثرة قواعد النحو المألوف وتشعبها أنَّ " النحاة لم يعتمدوا الاعتماد الكامل على النص القرآني في وضع قواعد النحو وأصوله ، بل اعتمدوا كثيراً على الشعر وسائر الكلام"[٢٣] .

وبيَّن أنَّ المنهج " العدل يقتضي منهم العكس ، وهو أن يبيَّنوا قواعدهم ابتداءً على نصوص القرآن ، ويجعلوه حكماً على ماسوى ذلك من كلام"[٢٤] .

وكذلك تبنى هذا الرأي الدكتور علي كاظم أسد في كتابه (المُفسر ومستويات الاستعمال اللغوي) ؛ إذ أشار صراحة إلى أنَّ الشاهد العام والمثال الذي يستشهدون به على صحة القاعدة ليس الاستعمال القرآني ، وإنَّما كان الشاهد القرآني بمنازل أخرى بعد الشعر والنثر الجاهلي لأنَّ الاستعمال القرآني عنده استعمال معجز للغة ، فوق كلّ إبداع ، ومن ثمّ لايمكن الاعتماد على شيء معجز في صياغة القوانين[٢٥] .

وهذا الرأي في حقيقته الأمر يعود إلى ابن حزم (ت ٤٥٦) في كتابه (الفصل في الملل والأهواء والنحل) ، وفيه ذكر صراحةً أنَّ النحويين فضلوا كلام العرب على كلام الله سبحانه وتعالى ؛ إذ قال : " ولا عجب أعجبُ ممَّن إن وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيأة أو الطرماح أو لأعرابي أسديّ أو سُلَميّ أو تميميّ أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرّفُهُ عن موضعه ، ويتحيَّل في إحالته عمَّا أوقعه الله عليه "[٢٦].

وبهذا الرأي قد قال الفخر الرازي (٦٠٦هـ) في تفسيره المسمى التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ؛ فقال :" إذا جوزَّنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن الكريم أولى ، وكثيراً ما ترى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن ، فإذا استشهدوا في تقريرها ببيت مجهول فرحوا به ، وأنا شديد العجب منهم ، فإنَّهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقها دليلاً على صحتها فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحتها كان أولى"[٢٧] .

وأصحاب هذا الرأي لهـــم بعض الحقّ فيما ذهبوا إليه ؛ ذلك لأنَّ النحويين في تعريفهم النحو كانوا يشيرون إلى كلام العرب ، ويغفلون الإشارة إلى القرآن الكريم ، فابن السراج (ت ٣١٦هـ) في كتابه (الأصول في النحو) عرَّف النحو بأنَّه علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب [٢٨] .

وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) في كتابه المقرَّب عرَّف النحو بأنَّه " علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة اجزائه التي ائتلف منها "[٢٩] .

وفي الحقيقة أنَّ النحويين قد نظروا إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة ، أي إنَّهم عدّوهما مصدراً واحداً ، ولم يميزوا في الاستشهاد بين مدونة مغلقة من عند الله ، وهو القرآن الكريم ، ومدونة مفتوحة من صنع البشر ، وهو كلام العرب[٣٠] .

ولعل هذه الحقيقة دفعت الدكتور خليل بنيان الحسون في مقدمة كتابه (النحويون والقرآن) إلى القول : " فلا نكاد نجدُ عندهم فرقاً في سياق ما يقررونه من الأصول والفروع وما يوجهونه من توجهات ، بين قال تعالى وقال الشاعر ، فكلّ منهما متبوع بشاهد ، وهما سواء في ذلك"[٣١] .

وقال أيضاً " ولا نلمح تمييزاً للشاهد القرآني أو اجلالاً في رتبة تُعلّيه على الشاهد الشعري ؛ إذ لا يُكتفى به في إقرار الأحكام ، وإنَّما نجد أنَّهم حريصون على أن يعضدّوا ما يمثله بما قال الشاعر ، فإذا أصابوه كان ذلك عندهم أمثل وأحضى بالقبول وأرسخ لما يقررون ... ولم يكن الجدال ينقطع ويحسم إذا قُدِّم الشاهد القرآني ، وإنَّما نجدهم يعمدون إلى

حرفة التأويل ، كما يدلُّ عليه ظاهره ، وهو بذلك لا يختلف عن الشاهد الشعري إذا كان حجة بيد المذهب المُخالف ؛ إذ يحمل على الضرورة أو يرد بأنَّه مجهول القائل ... وكانوا حريصين كلّ الحرص على أن يجدوا للشاهد القرآني ظهيراً مؤيداً أو شفيعاً ممَّا قال الشاعر إذا جاء منفرداً فيما مثله ، فإذا لم يجدوا له شيئاً من ذلك ظلوا في حيرة ؛ إذ قد يمنعونه ، وقد يحكمون عليه بالشذوذ ، وقد يحملون ما فيه على الضرورة ، وقد يقضون بأنَّه مخالف للقياس ، أو يحملونه على التوهم ، أو يحكمون عليه بما هو أشدُّ من ذلك "[٣٢] .

ثُمَّ إنَّ النحويين طبقوا على هذين المصدرين اللذين، عدّهما مصدراً واحداً نظريتهم المشهورة ، وهي الاعتماد على المطَّرد الكثير الغالب من الكلام ، ولهذا أقاموا قواعدهم على الأفشى والأشيع ممَّا جاء في هذين المصدرين[٣٣] .

ومن هنا يمكن القول : إنَّ النحو في نصوص القرآن ينقسم على قسمين ، قسم ارتضاه النحويون ، ووافقوا عليه ، كما وافقوا على نظائره من كلام العرب ، وهذا القسم لايدخل في باب النحو القرآني ، وإنَّما يدخل في باب النحو المألوف ، أو مايُسمى النحو التقليدي .

وقسم لم يرتضوه ، فوقفوا منه مواقف متعددة ؛ إذ وصفوه بالقلّة أو الندرة ، أو سكتوا عنه ، ولم يذكروه ، وهذا القسم هو الذي يصح تسميته بالنحو القرآني[٣٤] .

وسوف نتَّخذ من موضوعي : العدد ، وتوكيد الفعل بالنون وعدم توكيده بها دليلاً على صحة الرأي الذي ذهبنا إليه .

ففي موضوع العدد يمكن ملاحظة مايأتي :

١- ذكر النحويون أنَّ العدد (أحد) يستعمل في الكلام المسبوق بنهي أو نفي أو استفهام أو شرط [٣٥] ، كما هو موضَّح في الأمثلة الآتية :

- قال تعالى :((وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَداً وَلاَ تَقُمْ عَلَىَ قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَاسِقُونَ))[التوبة : ٨٤] ، فجاء العدد (أحد) مسبوقاً بنهي .

- وقال تعالى :((آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ))[البقرة : ٢٨٥] ، فجاء لفظ (أحد) مسبوقاً بنفي .

- وقال تعالى : ((وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ثُمَّ انصَرَفُواْ صَرَفَ اللّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُون))[التوبة : ١٢٧] ، فجاء لفظ (أحد) مسبوقاً باستفهام .

- وقال تعالى :((وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْلَمُونَ))[التوبة : ٦] ، فجاء لفظ (أحد) مسبوقاً بشرط .

وقد أجاز النحويون أن يأتي لفظ (أحد) في الكلام الخالي من النهي والنفي والاستفهام والشرط ، بشرط إضافته إلى ضمير ؛ لأنَّه حينئذٍ ستكون بمعنى الواحد[٣٦] ، نحو قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ بَعَثْنَاهُمْ لِيَتَسَاءلُوا بَيْنَهُمْ قَالَ قَائِلٌ مِّنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ قَالُوا رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَاماً فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً))[الكهف : ١٩] ، أي ابعثوا واحداً منكُم .

وقد استعمل القرآن الكريم لفظ (أحد) في الكلام الخالي من النهي والنفي والاستفهام والشرط من غير إضافته إلى ضمير في قوله تعالى :((قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ))[الإخلاص : ١] .

وهنا لجأ النحويون والمفسرون إلى التأويل ؛ فذكروا أنَّ لفظ (أحد) في الآية الكريمة بمعنى الواحد الأحد ، وهي صفة اختص بها الله سبحانه وتعالى ، ولايشاركُه فيها غيره[٣٧] .

ومعنى ذلك أنَّ كلمة (أحد) من غير إضافتها إلى ضمير في الكلام الخالي من النهي والنفي والاستفهام والشرط لاتطلق إلاَّ على الله سبحانه ، فلا يُقال : رجلٌ أحدٌ ، ولادِرهَمٌ أحدٌ[٣٨] .

٢- واتَّفق النحويون على أنّ معدود العدد (ثلاثة) يأتي جمع تكسير على القلَّة إن كان للاسم جمعان : جمع قلَّة ، وجمع كثرة[٣٩] ، نحو قوله تعالى :((وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِن نِّسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْراً))[الطلاق : ٤] ، فأشهر جمع قلَّة على وزن أفعل ، وله جمع كثرة وهو شُهور .

فإن كان للاسم جمع واحد فهو يدلُّ على القلَّة والكثرة[٤٠] ، نحو قوله تعالى :((قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّيَ آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ إِلاَّ رَمْزاً وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيراً وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالإِبْكَارِ))[آل عمران : ٤١] ، فـ (أيَّام) جمع يستعمل للقلَّة والكثرة .

وقد ورد معدود العدد (ثلاثة) في القرآن الكريم جمع تكسير دالاً على الكثرة مع وجود جمع القلَّة في قوله تعالى :((وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوَءٍ وَلاَ يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِن كُنَّ يُؤْمِنَّ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُواْ إِصْلاَحاً وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ

عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكُيمٌ)) [البقرة : ٢٢٨] ، وموضع الشاهد (ثلاثَة قروء) ؛ إذ أضاف القرآن الكريم العدد (ثلاثة) إلى جمع الكثرة (قروء) مع وجود جمع القلَّة (أقراء) .

وهنا لجأوا إلى التأويل ، فمنهم من ذهب إلى أنَّ جمع الكثرة (قروء) أكثر استعمالاً من جمع القلَّة (أقراء) ، فاستعمل القرآن جمع الكثرة دون جمع القلَّة[٤١] .

ومنهم من قال : إنَّ جمع (قَرْء) جمع قلَّة على أقراء يعدُّ شاذاً ؛ لأنَّ ماكان على وزن (فَعْل) قياس جمعه على وزن أفْعُلْ ، مثل : نَفسْ وأنفُس[٤٢] ، وإذا كان الجمع شاذاً أو قليل الاستعمال – على رأيهم – فحكمه حكمَ غير الموجود .

٣- وكذلك اتَّفق النحويون على أنَّ العدد (عشرة) منفرداً يكون مخالفاً للمعدود في التذكير والتأنيث ، نحو قوله تعالى :((أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُواْ مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ))[هود : ١٣] . وحينَ لاحظوا مجيء العدد (عشرة) مطابقاً للمعدود في التذكير في قوله تعالى :((مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ)) [الأنعام : ١٦٠] ، قالوا : إنَّ المعدود (أمثال) في الآية الكريمة صفة نائبة عن موصوف محذوف ، تقديره : فلَه عشرُ حسناتٍ أمثالها[٤٣] .

٤- وذهب النحويون إلى أنَّ العدد (اثْنَيْ عشر) يطابق بجزئه الأول والثاني المعدود في التذكير والتأنيث ، ويكون معدوده مفرداً منصوباً على التمييز[٤٤] ، نحو قوله تعالى :((إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْراً فِي كِتَابِ اللّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَات وَالأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلاَ تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ وَقَاتِلُواْ الْمُشْرِكِينَ كَآفَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَآفَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ))[التوبة : ٣٦] ، وقوله تعالى((فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ كُلُواْ وَاشْرَبُواْ مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلاَ تَعْثَوْاْ فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ))[البقرة : ٦٠] .

وقد ورد معدود العدد (اثنَيْ عشر) في القرآن الكريم جمعاً منصوباً ، وكان مذكراً مع العدد مؤنث في قوله تعالى :((وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطاً أُمَماً))[الأعراف : ١٦٠] . ومن هنا اختلفوا في توجيه الآية الكريمة على ثلاثة آراء ، إذ رأى الفرَّاء وابن مالك أنَّ (أسباطاً) تمييز ، وهي في حكم المؤنث ، بدليل أنَّ لفظة (أممًا) الواقعة صفة جاءت مؤنثة[٤٥] .

ورأى الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) إلى أنَّ (أسباطاً) تمييز ، وفسَّر مجيئه مجموعاً بالحمل على المعنى ، وهو أنَّ لفظ (أسباطاً) تضمَّن معنى القبيلة ، فكأنَّه قال : وقطَّعناهم اثنتيْ عشرةَ قبيلة[٤٦] ، وذهب ابن هشام (ت ٧٦١هـ) إلى أنَّ (أسباطاً) بدل من اثنتي عشرة ، والمعدود محذوف تقديره فرقة[٤٧].

وفي موضوع توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها يمكننا أن نسجل الملحوظات الآتية :

١ـ لقد لاحظ النحويون في دراستهم توكيد فعل الأمر بالنون ، وعدم توكيده بها أنَّ في كلام العرب بعض الأفعال جاءت مؤكدة بالنون ، وبعضها لم تكن مؤكدة بها ؛ فقالوا " يُوكد بهما الأمر مطلقاً[٤٨] ، أي " تدخل جوازاً على فعل الأمر"[٤٩] ، والقصد بالجواز بدون قيد أو شرط .

وإذا ذهبنا نستفتي نصوص القرآن في ما قاله النحويون بشأن توكيد فعل الأمر بالنون وعدمه نجد أنَّ أفعال الأمر قد جاءت غير مؤكدة في القرآن الكريم ، لا في رواية حفص عن عاصم فحسب ، وإنَّما ذلك في

القراءات الأربع عشرة ، مع كثرة أفعال الأمر في القرآن ؛ إذ بلغت مواضعها ثمانية وأربعين وثمانمائة وألف موضع "[٥٠] ، ومع ذلك كلّه نجد النحويين قد قرروا أنَّه يجوز توكيد فعل الأمر بالنون وعدم توكيده بها من دون قيد أو شرط .

وكان على النحويين أن يوفقوا بين الواقع اللغوي العربي والقرآن الكريم فيحتكموا إلى القرآن الكريم وكلام العرب معاً . ثم يجعلوا القرآن هو المصدر الأول من مصادر السَّماع في تقعيد القواعد النحوية ، فيقولون على سبيل المثال : يجوز توكيد فعل الأمر بالنون وعدم توكيده بها بناءً على كلام العرب ، والأرجح هو عدم توكيده بالنون ؛ لأنَّ هذا اللون من التوكيد لم يرد في القرآن الكريم .

٢ـ وذكر النحويون أنّ اتصال نون التوكيد بالفعل المضارع في حالة من حالاته يكون واجبًا ، وذلك يكون وفق ضوابط محدّدة ، بشرط أن تحقق مجتمعة في الكلام ، فإنْ لم تتحقق أحد هذه الضوابط أو الشروط يمتنع اقتران الفعل بها ، قال ابن هشام " إنْ يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان مثبتاً ، مستقبلاً ، جواباً لقسم ، غير مفصول من لامه بفاصل"[٥١] ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى : ((وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)) [الأنبياء : ٥٧]

وقد جاءت هذه القاعدة بشروطها متفقة مع ماجاء في القرآن الكريم ، " وهذه الحالة أكثرُ أنواع التوكيد وقوعاً في القرآن الكريم ؛ إذ بلغت موضعها (٢٠٢) ، وقد بلغ من كثرتها أن وجدت ستة أفعال مؤكدة وجوباً في آية واحدة"[٥٢] ، وهو قوله تعالى :((وَلأُضِلَّنَّهُمْ وَلأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الأَنْعَامِ وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللّهِ وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيّاً مِّن دُونِ اللّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُّبِيناً)) [النساء : ١١٩] .

٣ـ وذهب النحويون إلى جواز توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها ، إذا وقع الفعل المضارع بعد إنْ الشّرطية المدغمة بـ(ما) الزائدة، وقد لاحظ النحويون أنَّ الكثرة الكاثرة من الأفعال المضارعة الواقعة بعد (إنْ) الشرطية المدغمة بـ (ما) الزائدة جاءت في كلام العرب مؤكدة بالنون ؛ فوصفوا هذا اللون من التوكيد بأنَّه قريب من الواجب ، وممّن ذكر ذلك ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ؛ فقال :" أنْ يكون قريباً من الواجب ،وذلك إذا كان شرطاً لـ(أنَّ) المؤكدة بـ (ما)"[٥٣] ، واستشهد لذلك بآيات قرآنية ، منها قوله تعالى :((وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء إِنَّ اللّهَ لاَ يُحِبُّ الخَائِنِينَ [الأنفال : ٥٨] ، وقوله تعالى : ((فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْناً فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيّاً)) [مريم : ٢٦] .

وذكر سيبويه وتبعه أبو علي الفارسي أنَّ توكيد الفعل المضارع بعد (إمَّا) أحسن من ترك توكيده[٦٧] ، وأكثر النحويين المتأخرين يؤكدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحري بالقبول [٥٤] .

وكان على النحويين أن يوجبوا توكيد الفعل المضارع بعد (إمَّا) بالنون بالاعتماد على القرآن الكريم ؛ فقد وقع الفعل المضارع في القرآن الكريم بعد (إنْ) الشرطية المدغمة بـ (ما) الزائدة في عشرين موضعاً في القرآن ، وكان مؤكداً بالنون الشديدة في جميع المواضع"[٥٥] ، على أنَّ هناك قراءة شاذة جاء المضارع فيها غير مؤكد[٥٦] .

ومن نماذج ماورد في القرآن الكريم من اتصال النون بالفعل المضارع المسبوق بـ (إمَّا) قوله تعالى :((قُلْنَا اهْبِطُواْ مِنْهَا جَمِيعاً فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)) [البقرة : ٣٨] ، وقوله

تعالى : ((يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ)) [الأعراف : ٣٥] ، وقوله تعالى :((وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلاَ تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)) [الأنعام : ٦٨].

وذكر بعض النحويين أنّ المبرد (ت ٢٨٥هـ) والزجّاج (ت ٣١١هـ) قد عدّا توكيد الفعل المضارع الواقع بعد (إمَّا) بالنون واجباً ، ولا يجوز تركه إلاَّ أنْ يضطر الشاعر إلى تركه ، فيقع له ذلك[٥٧]،وإذا صحّ مانُسب إليهما فإنّهما موفقان تمام التوفيق فيما ذهبا إليه.

٤ـ ولم يرَ النحويون من ضير في توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها ، إذا وقع المضارع بعد (لا) الناهية الجازمة . وقد جاء رأيهم في هذه المسألة منسجمًا مع ما جاء في القرآن الكريم ؛ إذ تشير الإحصائيات التي قام بها الدكتور عبد الخالق عضيمة في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) إلى أنَّ الفعل المضارع بعد (لا) الجازمة قد ورد في أكثر من (٤٠٠) موضعًا ، وأكد منها بالنون في خمسة وأربعين موضعاً"[٥٨] ، ومن تلك المواضع قوله تعالى : ((وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ غَافِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الأَبْصَارُ))[إبراهيم : ٤٢] ، وقوله تعالى :((لاَ يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُواْ فِي الْبِلاَدِ))[آل عمران : ١٩٦] .

٥ـ إنَّ النحويين أجازوا توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها إذا جاء الفعل المضارع بعد أداة الطلب : لام الامر ، والتمني ، والترجي ، والعرض ، والتحضيض . وإذا ذهبنا نستطلع نصوص القرآن الكريم في هذه المسألة ـ بحسب إحصائية الدكتور عبدالخالق عضيمة ـ نجد أنّ الفعل المضارع قد وقع بعد (لام الأمر) في ثمانين موضعاً ، ولم يكن مؤكداً بالنون ، ووقع بعد (ليت) في موضعين ، ولم يؤكد بالنون . وجاء بعد (لعلّ) في (١٢٤) موضعاً ، وكان خالياً من التوكيد بالنون في جميع القراءات[٥٩] .

أمَّا الفعل المضارع بعد (ألا) و (لولا) فقد ورد في ستين موضعاً ، وجاء بعد (لوما) في موضع واحد ، وكان المضارع خالياً من التوكيد في جمع القراءات . وكان يفترض بالنحويين أن يجيزوا توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها بعد أدوات الطلب المذكورة ، ويفضلون عدم التوكيد اعتماداً على القرآن الكريم .

٦ـ واتفق النحويون أيضًا على جواز توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده بها ، إذا وقع بعد أداة من أدوات الاستفهام ، ووقع الفعل المضارع بعد أدوات الاستفهام في القرآن الكريم كثيراً ، حتّى إنّ مواضعه قد وصلت إلى مايقارب(٣٢٠) موضعاً ، ولم نلاحظ وجود النون في الفعل المضارع الواقع بعد أدوات الاستفهام إلاَّ في موضع واحد [٦٠] ، وهو قوله تعالى :((مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاء ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ))[الحج : ١٥] .

وكان يفترض بالنحويين أن يجيزوا توكيد الفعل المضارع بالنون وعدم توكيده مع (هل) ، وأمَّا بقية أدوات الاستفهام فكان عليهم أن يفضلوا عدم توكيد الفعل المضارع على توكيده .

٧ـ ووصف النحويون توكيد الفعل المضارع بعد (لا) النافية بالقليل ، وذكروا حين وقفوا على قوله تعالى ((وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))[الأنفال : ٢٥] أنَّ الفعل (تُصِيبَنَّ) إنّما أكّد بـ(لا) النافية تشبيهاً لها بالناهية صورة ، وجملة (لاَّ تُصِيبَنَّ) في موضع الصفة لـ (فتنة) ، فتكون

الإصابة عامة للظالمين وغيرهم ، لا خاصة بالظالمين ؛ لأنَّها قد وصفت أنَّها تصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون هذا خاصة بهم [٦١] .

ومن النحويين مَن قال: إنّ (لا) ناهية ، وأقيم المسبب مقام السبب ، والأصل الكلام : لاتتعرضوا للفتنة فتصيبكم ،" ثمَّ عُدِل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة ، لأنَّ الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند المسبب إلى فاعله ، فالإصابة خاصة بالمتعرضين ، وعلى هذا لايكون التوكيد هنا قليلاً بل كثيراً ، ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ، فوجب إضمار القول ، أي : واتقوا فتنة معمولاً فيها ذلك"[٦٢] .

وقد أجاز ابن مالك توكيد الفعل المضارع المنفي بـ(لا) النافية ، واستشهد بقوله تعالى ((وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً))[الأنفال : ٢٥] ، وذكر أنّ مَن قال: إنّ هذا نهي لم يكن مصيبًا ، ومثله قول الشاعر[٦٣] :

فلا الجارةُ الدُّنيا بِها تَلْحَيَنَّها ولا الضّيفُ فيها أن أناخَ مُحَوَّلُ

وبيّن أنّ توكيد (تُصِيبَنَّ) في النص القرآني أحسن لاتصاله بـ (لا) النافية، فهو بذلك أشبه بالنهي ، كقوله تعالى ((يَا بَنِي آدَمَ لاَ يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لاَ تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاء لِلَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ [الأعراف : ٢٧] ، " بخلاف قول الشاعر (تلحيَنَّها) ؛إذ إنّه غير متصل بـ (لا) ، فبَعُد شبهُه بالنهي ، ومع ذلك سوغت توكيده (لا) وإن كانت منفصلة ، وإذا كان الأمر كذلك فتوكيد (تصيبَنَّ) لاتصاله بـ (لا) أحق وأولى[٦٤].

وقد أيّد الرضي (ت ٦٨٦هـ) الرأي الذي ذهب إليه ابن مالك ؛ فقال: " وتجيء النون بعد المنفي بـ (لا) ، إذا كانت (لا) متصلة بالمنفي قياساً عند ابن جني ؛ لأنَّها إذن تشبه النهي ، واستشهد بقوله تعالى ((وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ)) [الأنفال : ٢٥] ، وقد تجيء مع (لا) النافية منفصلة ، نحو : لا في الدار يضربنَّ زيد ، وعند أبي علي لاتجيء بعد النفي اختياراً لَعُرِيَّه من معنى الطلب ، وتجرده من (ما) المؤكدة في الأول "[٦٥] .

وجمهور النحويين لايجيزون توكيد الفعل المضارع المنفي بـ (لا) ، ويدخلون ما جاء من ذلك في باب الضرورة أو الندرة[٦٦] ، وكان عليهم أن يجيزوا هذا النوع من التوكيد؛ لوروده في القرآن الكريم .

الخاتمة

لم يختلف أحد من الدارسين القدماء والمحدثين في أنَّ القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو .

وفي العصر الحديث تساءل اللغويون المحدثون عمَّا إذا كان القرآن هو المصدر الأول في السَّماع أم إنَّه المصدر التالي لكلام العرب ، واختلفوا في ذلك على رأيين ، رأي يرى أنَّ القرآن الكريم يُعدُّ المصدر الأول من مصادر السَّماع في وضع قواعد النحو .

ورأي يرى فيه الباحثون أنَّ القرآن الكريم لم يكن المصدر الأول الذي اعتمد النحويون عليه في وضع قواعد اللغة العربية الفصحى ، وأنَّ النحويين قد بَنوا قواعدهم على كلام العرب ، ثم عرضوها على القرآن الكريم ، أو أنَّ اعتمادهم على كلام العرب أكثر من اعتمادهم على القرآن الكريم .

وفي الحقيقة أنَّ النحويين قد نظروا إلى القرآن الكريم وكلام العرب بعين واحدة ، أي إنَّهم عدّوهما مصدراً واحداً ، ولم يميزوا في الاستشهاد بين مدونة مغلقة من عند الله ، وهو القرآن الكريم ، ومدونة مفتوحة من صنع البشر ، وهو كلام العرب .

ثُمَّ إنَّ النحويين طبقوا على هذين المصدرين اللذين عدّهما مصدراً واحداً نظريتهم المشهورة ، وهي الاعتماد على المُطَّرد الكثير الغالب في الكلام ، ولهذا أقاموا قواعدهـــــم على الأفشى والأشيع ممَّا جاء في هذين المصدرين .

ومن هنا يمكن القول : إنَّ النحو في لغة القرآن ينقسم على قسمين ، قسم ارتضاه النحويون ، ووافقوا عليه ، كما وافقوا على نظائره من كلام العرب ، وهذا القسم لايدخل في باب النحو القرآني ، وإنَّما يدخل في باب النحو المألوف أو مايسمى النحو التقليدي . وقسم

لم يرتضوه ، فوقفوا منه مواقف متعددة ؛ إذ وصفوه بالقلَّة أو الندرة ،أو قدّروا وتأوّلوا فيه، أو سكتوا عنه ، ولم يذكروه ، وهذا القسم هو الذي يصح تسميته بالنحو القرآني .

وقد اتَّخذنا من موضوعي: العدد ، وتوكيد الفعل بالنون وعدم توكيده بها دليلين على صحة الرأي الذي ذهبنا إليه .

الهوامش

([1]) ينظر النحو القرآني بين الحقيقة والخيال : ٣٤

([2]) أصول النحو العربي ، الدكتور محمد خير الحلواني : ٣٧ .

([3]) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي : ٣٢.

([4]) النحو العربي مذاهبه وتيسيره ، الدكتور مجهد جيهان الدليمي ، الدكتور محمد صالح التكريتي ، الدكتور عايد كريم الحريزي : ٢٤.

([5]) تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، الدكتور محمد المختار وَلَد أبَّاه : ٢٩.

([6]) موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي ، الدكتور مُطير بن حسين المالكي : ٦.

([7]) قراءة في نظرية النحو القرآني : ١٣٧.

([8]) أصول النحو العربي ، الدكتور محمد خان : ١٧.

([9]) النحو القرآني في ضوء لسانيات النص ، الدكتورة هناء محمود إسماعيل : ١٤٢.

([10]) المصدر نفسه : ٤١.

([11]) النحو القرآني بين الحقيقة والخيال ، الدكتور محمد بن حجر : ٣١.

([12]) المصدر نفسه : ٥٣.

([13]) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي : ١/ ٣١٨.

([14]) الاتقان في علوم القرآن ، السيوطي : ١/ ٨٠ .

([15]) من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم انيس : ٢٨٨.

([16]) في أصول النحو ، الأستاذ سعيد الأفغاني : ٣١.

([17]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة : ١/ ٢.

([18]) نحو القرآن ، أحمد عبد الستار الجواري : ٧.

([19]) الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، محمد عيّد : ١٠٣.

([20]) المصدر نفسه : ١٠٥

([21]) فقه اللغة وخصائصها ، إميل بديع يعقوب : ٩٦-٩٧.

([22]) النظام القرآني – مقدمة في المنهج اللفظي ، عالم سبيط النيلي : ١٩١.

([23]) دراسات نقدية في اللغة والنحو ، الدكتور كاصد الزيدي : ٨٦.

([24]) المصدر نفسه : ٨٨.

([25]) المفسر ومستويات الاستعمال اللغوي ، الدكتور علي كاظم أسد : ٣٠ .

([26]) الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ابن حزم : ٣/ ٢٣١.

([27]) مفاتيح الغيب ، الرازي : ٣/ ١٩٣.

([28]) الأصول في النحو ، ابن السراج : ١/ ٣٩.

([29]) المقرب ، ابن عصفور : ١/ ٤٥، الاقتراح في علم أصول النحو : ١٣.

([30]) محاضرات مادة النحو القرآني ، للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، الدكتور عباس علي اسماعيل ، مدونتي .

([31]) النحويون والقرآن ، الدكتور خليل بنيان الحسون : ١٠ .

([32]) المرجع نفسه ، والصفحة نفسها .

([33]) محاضرات مادة النحو القرآني للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، الدكتور عبّاس على إسماعيل ، مُدوّنتي.

([٣٤]) المصدر نفسه .

([٣٥]) شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي : ٣/ ٢٨٤ ، معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي : ٣/ ٢٣٩.

([٣٦]) المصدر نفسه : ٣/ ٢٣٩.

([٣٧]) المصدر نفسه : ٣/ ٢٤٠.

([٣٨]) ينظر معاني النحو ، الدكتور فاضل السامرائي : ٣/ ٢٣٩.

([٣٩]) ينظر شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٤/ ١٤-١٥.

([٤٠]) شرح الرضي على الكافية : ٣/ ١-٣.

([٤١]) شرح المفصل : ٤/ ١٥.

([٤٢]) شرح ابن عقيل : ٣/ ٦٨.

([٤٣]) التبيان في اعراب القرآن ، العكبري : ٢/ ٩١١.

([٤٤]) ينظر شرح المفصل : ٤/ ٦.

([٤٥]) معاني القرآن ، الفرّاء : ١/ ٣٩٧ ، شرح الكافية الشافية ، ابن مالك : ٣/ ١٦٦٤.

([٤٦]) الكشاف ، الزمخشري : ٢/ ٥٢٠.

([٤٧]) أوضح المسالك إلى الفيّة ابن مالك ، ابن هشام الانصاري : ٤/ ٢٥٧.

([٤٨]) المصدر نفسه : ٤/٩٤ .

([٤٩]) الكتاب ، سيبويه : ٣/ ٥١١ ، المقتضب ، أبو العباس المبرد : ٢/ ١٢.

([٥٠]) دراسات لإسلوب القرآن ، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة : ٣/ ٤٤٦.

([٥١]) أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك : ٤/ ٩٤.

([٥٢]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٢٥٤ .

([٥٣]) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك : ٤/ ٩٦ ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري : ٤/ ٩٤ .

([٥٤]) ينظر البحر المحيط : ١/ ٣٢١. واكتفى سيبويه في كتابه بالإشارة إلى أنّ توكيد الفعل المضارع بالنون بعد (إمّا) ليس واجبًا ، ولم يرجح إثبات النون على حذفها ، ينظر الكتاب :٣/ ٥١٤- ٥١٥، ومثله فعل أبو علي الفارسي ، ينظر السائل المشكلة المعروفة بالبغداديات :٣١٠- ٣١١.

([٥٥]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٤٥٣.

([٥٦]) ينظر المحتسب ، لأبي الفتح عثمان ابن جني : ٢/ ٤٢.

([٥٧]) ينظر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ٣١١، البحر المحيط : ١/ ٣٢٠- ٣٢١، همع الهوامع :٥١١/٢. وقد رجعت إلى كتابي : المقتضب ،والكامل ،ووجدت المبرد يشير صراحة إلى أنّ توكيد الفعل المضارع بعد (إمّا) ليس واجبًا ، ينظر المقتضب :١١/٣، والكامل : ١ / ٢٣٠ . وكذلك عدتُ إلى معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ولم أجد فيه كلامًا عن هذه المسألة .

([٥٨]) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ٣/ ٢٤٦.

([٥٩]) المصدر نفسه : ٤/ ٤٩٩-٤٥٠ .

([٦٠]) المرجع نفسه : ٣/ ٤٩٩-٤٥٠.

([٦١]) شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الأزهري : ٢/ ٣٠٣.

([٦٢]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها.

([٦٣]) شرح الكافية الشافية : ٣/ ١٤٠٣.

([٦٤]) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ..

([٦٥]) شرح الرضي على الكافية : ٤/ ٤٨٧.

([٦٦]) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٢/ ٦٥٧.

روافد البحث

. الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين عبد الرحمن السيّوطي(ت٩١١) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، السعودية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف .

. أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، ط١، دار الكتب الثقافية ـ الكويت ١٩٧٨م .

. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيّان الاندلسي(ت٧٤٥هـ) ، تحقيق رجب عثمان محمد ، رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٩٨م .

. الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور محمد عيّد ، ط٣ ، عالم الكتب ـ القاهرة ١٩٨٨م .

. الأصول في النحو ، ابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق محمد عثمان ، ط١ ، مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ٢٠٠٩ م .

. أصول النحو العربي ، الدكتور محمد خير الحلواني ، ط٢ ، أفريقيا الشرق ـ الرباط ١٩٨٣م .

. أصول النحو العربي ، الدكتور محمد خان ، مطبعة جامعة محمد خيضر ـ بسكرة ٢٠١٢م .

. الإغراب في جَدل الإعراب ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق سعيد الافغاني ، مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م .

. الاقتراح في أصول النحو ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق عبد الحكيم عطيّه ، و علاء الدين عطيّه ، ط٢ ، دار البيروتي ـ دمشق ٢٠٠٦م.

. أوضح المسالك إلى الفيّة ابن مالك ، ابن هشام الانصاري المصري (ت٧٦١هـ) ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، بدون تاريخ.

. البحر المحيط ،أبو حيّان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشّيخ علي

محمد معّوض ، والدكتور زكريا عبد الحميد النوتي ، والدكتور أحمد النجولي، ط١، دار الكتب العلميّة.

بيروت ١٩٩٣م.

. البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط١، دار إحياء الكتب العربية ،مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر ١٩٥٧م .

. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، الدكتور محمد المختار وَلَد أبَّاه ، ط٢ ، دار الكتب العالمية ـ بيروت ١٩٧١م.

. التبيان في إعراب القرآن ، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري(ت ٦١٦هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ـ مصر١٩٧٦م .

. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ١٩١٣م .

. دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ـ القاهرة ١٩٧٢م.

. دراسات نقدية في اللغة والنحو ، الدكتور كَاصد الزيدي ، ط١ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ـ عمّان ، ٢٠٠٣م.

. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٧٤م.

. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العَقيلي (ت ٧٦٩هـ) ، ط٢٠ ، دار التراث ـ القاهرة ١٩٨٠م .

. شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد الازهري (ت ٩٠٥هـ) ، تحقيق محمد باسل عيون السّود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ٢٠٠٠م.

. شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي(ت ٦٨٦هـ) ، تحقيق يوسف حَسن عُمر ، ط٢ ، دار الكتب الوطنية ـ بنغازي ١٩٩٦م.

. شرح عمدة الحافظ، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٧٧م.

. شرح الكافية الشافية ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، ط١ ، دار المأمون للنشر ـ بغداد ١٩٨٢م .

. شرح المفصل ، ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) ، وضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العلمية ـ لبنان ٢٠٠١م .

. الفصل في الملل والأهواء والنحل ،ابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر ، والدكتور عبد الرحمن عُميرة ، ط٢ ، دار الجيل ـ بيروت ١٩٩٦م .

. فقه اللغة وخصائصها ، الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٨٢م.

. في أصول النحو ،الأستاذ سعيد الأفغاني ، المكتب الاسلامي ـ بيروت ١٩٨٧م .

. قراءة في نظرية النحو القرآني ، الدكتور محمد حسن عواد ، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية ، المجلد السابع ، العدد (١/ أ) ٢٠١١م.

. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، الدكتور عبد العال سالم مُكرّم ، ط٢، مؤسسة علي جرّاح الصباح ١٩٧٨م .

. قضايا نحوية ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط١ ، المجمع الثقافي ـ أبو ضبي ٢٠٠٢م .

. الكامل في اللغة والأدب ، المبرّد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار الفكر العربي ـ مصر ١٩٩٧م.

. الكتاب ، سيبويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق عبد السلام محمّد هاورن ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٨٨م .

. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، و علي محمّد معوّض ، ط١، مكتبة العبيكان ـ الرياض ١٩٩٨م .

. محاضرات مادة النحو القرآني ، للعام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧ ، الدكتور عبّاس علي إسماعيل ، مدونتي .

المُحتسب في تبيّن وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق علي النَّجدي ناصيف ، والدكتور عبد الحليم النجار ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شبلي ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ مصر ١٩٩٤م .

. المدارس النحوية أسطورة وواقع ، الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط١ ، دار الفكر ـ عمّان ١٩٨٧م .

. المدارس النحوية ، الدكتورة خديجة الحديثي ، ط٣ ، دار الأمل ـ الأردن ٢٠٠١م .

. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط١ ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر ١٩٥٨م.

. المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ، أبو علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) ، تحقيق صلاح الدين عبدالله الشّيكَاوي، مكتبة العاني ـ بغداد ، بدون تاريخ.

. معاني القرآن ، أبو زكريا يحي بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) ، ط٣ ، عالم الكتب ـ بيروت ١٩٨٣م .

. معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، ط٢ ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ـ القاهرة ٢٠٠٣م

. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الانصاري(ت ٧٦١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ـ الكويت.

. المفسر ومستويـــــــــات الاستعمال اللغوي ، الدكتور علي كاظم أسد ، ط١ ، دار الضياء ـ النجف الأشرف ٢٠٠٧م .

. المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المُبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمَد عبد الخالق عضيمة ، ط٣ ، وزارة الاوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الدينية ـ مصر ١٩٩٤م

- المقرب ، ابن عصفور الأشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد مَعوَّض ، ط١ ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٨م .
- من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، ط٦ ، مكتبة الانجلو المصرية ـ مصر ١٩٧٨م .
- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو ، مُطير بن حسين المالكي ، رسالة ماجستير ، جامعة أم القرى ١٤٢٣هـ .
- النحو العربي مذاهبه وتيسيره ، الدكتور مجهد جيهان الدليمي ، والدكتور محمد صالح التكريتي ، والدكتور عايد كريم الحريزي ، جامعة بغداد ـ كلية التربية ١٩٩٢م .
- نحو القرآن ، الدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ـ بغداد ، ١٩٧٤م .
- النحو القرآني بين الحقيقة والخيال ، الدكتور محمد بن حجر ، العدد (٣٤) ، مجلة الممارسات اللغوية ـ جامعة مولودي معمري ـ ٢٠١٥م
- النحو القرآني في ضوء لسانيات النص ، الدكتورة هناء محمود إسماعيل ، ط١ ، دار الكتب العلمية ـ لبنان ٢٠١٢م .
- النحويون والقرآن ، الدكتور خليل بنيان الحسون ،ط١ ، مكتبة الرسالة الحديثة ـ عمَّان ٢٠٠٠م.
- النظام القرآني ، مقدمة في المنهج اللفظي ، الأستاذ عالم سبيط النيلي ، ط١، دار أسامة ـ عمّان ١٤١٩هـ .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٩٨م.